

تكاملية الادوار في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته

دور الهيئة المستقلة لحقوق الانسان

معن شحدة دعيس

الهيئة المستقلة لحقوق الانسان

رغم الإبادة الجماعية التي تنفذها "إسرائيل" بحق الشعب الفلسطيني ولاسيما في قطاع غزة، وما تلاها من اهتزاز منظومة حقوق الانسان الدولية التي صاغتها حكومات العالم، وتوقف او تلكأ منظمات المجتمع الدولي عن القيام بدورها في المجالات الحقوقية المختلفة، واهتزاز ثقة الشعوب في العالم بحقوق الانسان وبالمؤسسات القائمة على تنفيذها، وتضعف المصدقية عند هذه الشعوب بشأن "عالمية حقوق الانسان" التي تُنظر بها هذه الدول، رغم كل هذا الا ان الهيئة المستقلة لحقوق الانسان لا زالت تؤمن بأن حقوق الانسان لصيقة بالإنسان منذ بداية الخلق، ويتوجب عليها عمل كل ما من شأنه أن يحسّن حياة البشر وفق أسس قائمة على العدل والمساواة وعدم التمييز طالما تساوت ظروف وشروط تحقيق ذلك.

كما انه ليس في الإبادة الجماعية التي ترتكبها "إسرائيل" ما يبرر توقفنا كمؤسسات وكمواطنين عن مكافحة الفساد الذي يعيق وصولنا الى تلك الحقوق (كالحق في الصحة والتعليم والمشاركة السياسية) بشتى الوسائل التي من شأنها أن توفر الحق وتحميه من كل من يحاول انتهاكه، والدفع باتجاه محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

وفي إطار حديثنا عن تكاملية الأدوار في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، نعيد التذكير بالتقرير الذي نفذته الهيئة المستقلة لحقوق الانسان بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد في العام 2016 حول "العلاقة بين حقوق الانسان والفساد" والذي جاء تاليا لأول تقرير يصدر عن هيئة الأمم المتحدة (مجلس حقوق الانسان 2015) ويبحث العلاقة بين حقوق الانسان والفساد بشكل مركز وشامل، ثم تلاه في العام 2017 تقريراً اممياً عن علاقة الحق في الصحة على وجه التحديد ومكافحة الفساد.

وفي إطار حديثنا عن تكاملية الأدوار في مكافحة الفساد، تعمل الهيئة المستقلة لحقوق الانسان على اعمال تلك الحقوق ومراجعة التطبيق العملي لإجراءات تقديمها في التشريعات والممارسات، وبالتالي قياس مدى احترام الجهات الرسمية للقوانين والمواثيق الدولية من خلال أدوات مختلفة. فبالإضافة الى الجهود الهامة على المستوى الدولي الذي تقوم بها الهيئة المستقلة لحقوق الانسان من اجل اعمال الحقوق المختلفة والاستفادة من تجارب الآخرين والمساهمة في النقاشات الدائرة في هذا الخصوص، تعمل على تحقيق هذه التكاملية في مكافحة الفساد واعمال الحقوق المختلفة على المستوى الوطني من خلال ثلاث مهام:

أولاً: مراجعة السياسات والتشريعات،

ان انضمام فلسطين للعديد من الاتفاقيات الدولية بدون ابداء أي تحفظات قد يكون للوهلة الأولى مسألة جيدة بالنسبة لنا كمؤسسة حقوقية تهدف الى اعمال الحقوق بعامة، غير انها من ناحية أخرى قد لا تكون مسألة جيدة إذا ما وجدنا ان عدم ابدائها لاي تحفظات عقد او أعاق تنفيذ هذه الاتفاقيات وادماجها في النظام القانوني الوطني في مقدمة لتنفيذها، وبالتالي أطال طريق إعمال هذه الحقوق ولم يسرّعها. وما يعزز ذلك، اننا ابتداء لم يكن لنا أي مساهمة في صياغة هذه الاتفاقيات التي انضمامنا لها وابداء أي ملاحظات عليها في فترة نقاشها وقبل إقرارها،¹ وبالتالي لم نعمل على تهيئة ظروف قبولها المختلفة (كالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) في فلسطين.

ومع ذلك، فقد تابعت الهيئة المستقلة لحقوق الانسان العديد من عمليات ادماج الاتفاقيات التي انضمت لها فلسطين بطرق مختلفة سواء بتقديم ملاحظاتها في نشاطات عقدتها مؤسسات أخرى (رسمية او غير رسمية) او من خلال مراجعاتها المختلفة للعديد من التشريعات باستخدام ادواتها العديدة كالتقارير (السنية والقانونية والخاصة) أو المذكرات الخاصة بتشريعات معينة أو عن طريق اقتراح مسودات تشريعات معينة للنقاش المجتمعي العام وصولاً الى تبنيها من الجهات الرسمية واعتمادها كمسودات قوانين رسمية.

فمثلاً، كان هناك عمل كثير وموسع عبر سنوات على قضايا التعذيب بأدوات الهيئة المختلفة حتى وصلنا الى أن تم الانضمام الى اتفاقية مناهضة التعذيب، ومن ثم وضع القرار بقانون الخاص بالآلية الوطنية لمناهضة التعذيب لسنة 2022 التي نصت عليها هذه الاتفاقية، رغم العديد من أوجه القصور في هذا القرار بقانون. وكان هناك عمل كثير على قضايا الأخطاء الطبية في إطار اعمال الحق في الصحة حتى وصلنا الى وضع قرار بقانون بشأن الحماية والسلامة الطبية في العام 2018، وكذلك رغم العديد من المثالب في هذا القرار بقانون سواء في النص الذي تضمنه او في وضع ما تضمنه من احكام موضع التنفيذ.

ملخص موجز ببعض أدوات الهيئة لمراجعة السياسات والتشريعات

الأداة	العدد حتى نهاية 2023
التقرير السنوي	29
التقارير القانونية	87
التقارير الخاصة	124

¹ ان الاتفاقيات/ التشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان تراعي توجهات ومعتقدات الدول المختلفة وتجمع عليها أكبر عدد من الدول من خلال أكثر من اجراء، فهي **أولاً**، تصاغ بعد اتاحة الفرصة لكافة شعوب العالم لإبداء اراءهم في الموضوعات التي تعالجها، وتصاغ بصيغة توفيقية تقرب بين ثقافات ومعتقدات شعوب العالم. **وثانياً**، تصاغ بصيغ فضفاضة تسمح لكل دولة بتطبيقها بعد الموازنة بين اساسيات هذه الاتفاقية وثقافات ومعتقدات كل شعب. **وثالثاً**، يُترك للدول حرية الانضمام لهذه الاتفاقيات من عدمه. **ورابعاً**، يترك للدولة التي ترغب في الانضمام لهذه الاتفاقية او تلك ان تضع تحفظات معينة على المواد والأحكام التي لا تتفق معها. **وخامساً**، يترك للدولة الانسحاب من الاتفاقية بعد الانضمام لها وقتما شاءت.

وفي المجمل، يمكن للهيئة القول ان عملية إدماج الاتفاقيات في النظام القانوني الفلسطيني، ورغم المحاولات الهامة هنا وهناك، الا ان عملية الادماج الكامل بعيدة ولن تكون لأسباب كثيرة، بعضها مبرر ومنطقي، والبعض الآخر غير مبرر وغير منطقي.

ثانيا: مراجعة المخالفات الفردية لهذه السياسات والتشريعات (الشكاوى).

في إطار متابعتها لمدى اعمال الحكومة للحقوق وتطبيقها للقوانين النافذة، تستقبل الهيئة سنويا شكاوى من المواطنين الذي يدعون بعدم حصولهم على حقوقهم و/او انتهاك الجهات الحكومية لهذه الحقوق. وتجري بالعادة تقييم دوري سنوي لمدى تعاون الجهات الرسمية معها في الحقوق المرتبطة بتلك الشكاوى، والتي تتوزع من حيث مدى التعاون معها في التجاوب من هذه الشكاوى الى: تعاون مرضي او غير مرضي وعدم تعاون. وفيما يلي جدول يوضح هذا التقييم بالنسبة للشكاوى الواردة على عدد من الجهات خلال السنوات الثلاث الأخيرة وهي كالتالي: (الجدول)



عدد الشكاوى 2023					عدد الشكاوى 2022					عدد الشكاوى 2021					
دون تعاون	تعاون ونتيجة غير مرضية	تعاون مرضي ونتيجة مرضية	الشكاوى المغلقة	عدد الشكاوى	دون تعاون	تعاون ونتيجة غير مرضية	تعاون مرضي ونتيجة مرضية	الشكاوى المغلقة	عدد الشكاوى	دون تعاون	تعاون ونتيجة غير مرضية	تعاون ونتيجة مرضية	الشكاوى المغلقة	عدد الشكاوى	
4	11	23	42	82	11	14	25	54	92	14	15	44	76	126	وزارة الصحة
9	14	48	71	178	8	13	16	53	90	16	14	24	59	126	وزارة الداخلية
0	1	10	11	48	4	15	51	69	90	5	15	57	77	112	وزارة التنمية الاجتماعية
0	27	11	40	103	2	4	46	54	64	0	14	16	41	51	وزارة التربية والتعليم
0	5	13	20	43	1	10	14	25	34	3	6	23	32	40	النيابة العامة
8	3	26	40	64	4	3	38	46	71	12	13	60	87	103	مجلس القضاء الأعلى
13	147	466	656	914	46	308	624	1034	1260	45	248	545	870	1076	جهاز الشرطة
0	27	11	40	103	1	4	15	24	38	0	3	19	26	38	جهاز الاستخبارات العامة
3	16	80	102	169	2	13	69	92	127	4	5	38	49	79	جهاز الأمن الوقائي
23	36	179	239	327	8	30	142	183	256	5	16	66	89	119	جهاز المخابرات العامة
0	0	0	0	0	4	11	7	23	33	0	5	12	17	35	وزارة الأشغال العامة والإسكان
0	1	1	2	20	24	4	4	36	56	5	15	7	29	40	جهاز الأمن الداخلي
0	4	51	54	79	0	13	115	129	133	0	12	97	110	125	مراكز الإصلاح والتأهيل
0	0	0	0	0	0	17	39	59	79	0	0	0	0	0	المحافظات
0	0	0	0	0	0	3	21	26	36	0	0	0	0	0	وزارة الحكم المحلي
0	0	7	13	53	0	1	1	2	15	0	0	0	0	0	وزارة المالية
0	2	17	19	25	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الشرطة العسكرية
61	294	943	1349	2208	116	463	1227	1909	2474	109	381	1008	1562	2070	
%5	%22	%70	%61		%6	%24	%64	%77		%7	%24	%65	%75		

ومن هذا الجدول يمكن أن نقرأ الكثير، غير أننا نسلط الضوء في عجالة على المسائل التالية التي تظهر حجم تعاون الجهات الرسمية مع الهيئة المستقلة في تعاطيها مع الشكاوى التي ترد الهيئة:

(1) أن نسبة الشكاوى التي أغلقت من مجمل الشكاوى التي وصلت الهيئة بلغت في الأعوام 2021-2023 وعلى التوالي هي: 75%، 77%، 61%. وهذا يعني أن ما يقرب 25% من الشكاوى لم تغلق، ولا تزال فاعلة.

(2) أن نسبة الشكاوى التي أغلقت بتعاون ونتيجة مرضيين في الأعوام ذاتها (2021-2023) وعلى التوالي هي: 65%، 64%، 70%.

(3) أن نسبة الشكاوى التي أغلقت ولكن بتعاون ونتيجة غير مرضيين في الأعوام ذاتها (2021-2023) كانت: 24%، 24%، 22%.

(4) أن الشكاوى التي أغلقت بعدم تعاون من الجهة المشتكى عليها في السنوات الثلاثة أعلاه كانت على التوالي: 7%، 6%، 5%.

(5) بلغت نسبة الشكاوى التي أغلقت نتيجة التعاون غير المرضي والشكاوى التي لم يكن فيها تعاون في الأعوام الثلاثة السابقة (2021-2023) وعلى التوالي: 31%، 30%، 27%.

وبالنتيجة، فإن 50% فقط من الشكاوى هي التي حققنا فيها نتيجة مرضية لنا كهيئة، في حين لم نحقق في الـ 50% الأخرى نتيجة (الشكاوى غير المغلقة) أو نتيجة مرضية (الشكاوى المغلقة بعدم رضا).

من جانب آخر، تعطي هذه الشكاوى وطبيعة التعاطي معها من الجهات المختلفة مؤشرا بسيطا عن حجم الالتزام الحكومي بالأنظمة والقوانين، وأن كان هذا المؤشر لا يعكس الواقع بشكل دقيق، وإنما بحاجة إلى مؤشرات المؤسسات الأخرى التي تتابع شكاوى أخرى على المستويين الإداري والقضائي للخروج بإجابة أكثر عمقا عن مدى التزام الحكومي بالأنظمة والقوانين.

ثالثا: توعية المواطن بحقوقه وإجراءات الحصول عليها،

من المهمات الأساسية التي توليها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان اهتمام خاصا في مجال اعمالها لحقوق الانسان هو التوعية بهذه الحقوق، والتي تستهدف أصحاب الواجب (المكلفين بتقديم الحقوق) وأصحاب الحقوق (المواطنين).

تعمل الهيئة من خلال أدوات توعوية مختلفة (كالدورات التدريبية، وورشات العمل، واللقاءات الجماهيرية، والنشرات التوعوية، والمخيمات الصيفية) بالتعريف بالحقوق. وتستهدف هذه النشاطات بشكل مباشر ما يقرب من 5000 مواطن سنويا (2021/ 5800 مشارك، 2022/ 4600 مشارك، 2023/ 3500 مشارك). إضافة الى الأثر غير المباشر الذي يمكن ان ينعكس على آخرين من هذه النشاطات التوعوية. فضلا عن الجهد التوعوي الذي يحدثه النشاط الإعلامي الذي تقوم به الجهات الخاصة بالإعلام في الهيئة بأدواتها المختلفة.

وفي الختام، فإن تحقيق مؤسساتنا لدور حقيقي في إعمال حقوق الانسان ومكافحة الفساد الذي يعيق هذا الأعمال لا يتأتى الا بتضافر وتكامل جهود كافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية معا، والوطنية وغير الوطنية ايضا.